

محاكم

إخلاء سبيل متهم بقضية احتيال...
والقبض على المجني عليه لعدم الحضور

□ أمرت المحكمة الصغرى الجنائية الخامسة برئاسة القاضي إبراهيم الجفن، وأمانة سر محمود عيسى، بتأجيل قضية متهم بالاحتيال على آخر، بعدما أوهمه بأنه يعمل بقوة الدفاع، واستولى على 15 ألف دينار، وذلك حتى (25 سبتمبر/أيلول المقبل)؛ للقبض على المجني عليه للمرة الثانية، الذي لم يحضر رغم إعلانه، وإخلاء سبيل المتهم.

□ وتمثل تفاصيل الواقعة في أن المجني عليه، وهو عربي الجنسية، تقدم ببلاغ للشرطة أفاد من خلاله بأنه كان ضحية محتال استولى منه على 15 ألف دينار بعد أن ادعى أنه يقب بقوة الدفاع، وقد زاره أكثر من مرة بملابس الضباط، وادعى أنه ينتسب إلى عائلة كريمة قبل أن يكتشف أمره وأنه مجرد محتال.

□ وأضاف المجني عليه أنه يعمل في المملكة العربية السعودية، واشترى بيتاً في أحد المشروعات العقارية بالبحرين، لكن المشروع تعثر، فقرر أن يشتري آخر في جزر أمواج، وهناك تعرف على شخص قدم إليه نفسه على أنه ابن عائلة كريمة وضابط في قوة الدفاع، وكان يأتيه بسيارة فاخرة وفي بعض الأحيان بالملابس العسكرية.

□ ولفت المجني عليه أن المتهم لم يدع له مجالاً للشك في أي شيء، حيث كان بارعاً في التمثيل، كما أفتعه بأنه يستطيع أن يستخرج له إقامة في البحرين، مقابل أن يعطيه 4 آلاف دينار ليودها كضمان حتى استصدار الإقامة.

□ وبعد فترة قصيرة علم المحتال أن المجني عليه يمر كثيراً على جسر الملك فهد؛ فعرض عليه أن يستخرج

□ له تصريح مرور دائم عن طريق علاقته، وطلب منه مبلغ 3500 دينار رسوماً لذلك التصريح.

□ واعترف المجني عليه بأنه بعد فترة طلب من المحتال أن يستخرج تصريحاً آخر لمديره وأعطاه المبلغ ذاته (3500 دينار)، كما أعطاه 4000 دينار ليدفع متأخرات إيجار شقته في البحرين، ليصل إجمالي ما أخذه منه 15 ألف دينار.

□ وعندما تسلم المتهم تلك المبالغ، قام بالمطالبة في استخراج التصريحين الخاصين بالجرس، وأخبر المجني عليه بأن الشخص المخول بالتوقيع خارج البحرين، ولم يشك المجني عليه حينها في المتهم، خصوصاً مع فخامة هيبته.

□ والمتهم لم يكن يعلم بأن زوجته ستساهم في الكشف بأنه محتال، وأنه انتحل صفة العمل بقوة الدفاع وارتدائه الزي العسكري، عندما قامت بالاتصال بالمجني عليه لتشكو إليه زوجها، وتخبره أنها اكتشفت أنه خدعها ليتزوجها بعد أن أوهمها قبل وبعد الزواج بأنه ابن عائلة كريمة، وأنها ذات مرة وجدت بالصدفة محفظته مفتوحة، فقرأت اسمه في البطاقة لتكتشف عدم وجود لقب في نهاية الاسم، وكذلك في كل بطاقاته البنكية والتعريفية.

□ ومن هنا توصل المجني عليه إلى الحقيقة، وقام بتقديم بلاغ ضد المتهم (30 سنة)، الذي أسندت إليه النيابة العامة تهمة الاستيلاء على مبالغ مالية بطرق احتيالية، وأنه أقدم علانية، وبغير حق، على ارتداء زي رسمي.

إرجاء قضية «رشوة بوزارة العدل»
حتى 14 سبتمبر

□ قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة، وعضوية القاضيين ضياء محمد هريدي وعلي الكعبي، وأمانة سر ناجي عبدالله، إرجاء قضية موظف بوزارة العدل متهم بقضية رشوة، حتى (14 سبتمبر/أيلول 2013)؛ للاستماع إلى 6 شهود.

□ وقد حضر مع المتهم المحامي عبدالرحمن غنيهم، والمحامية حوراء الحلواجي منابة عن المحامية فاطمة، اللذان طلبا الاستماع لشهود الإثبات، وهم 6 شهود.

□ وكان مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني قال: «إن شرطة الإدارة تمكنت يوم الاثنين (7 مايو/أيار 2013)، من إلقاء القبض على موظف حكومي بتهمة قبول رشا مالية».

□ وأوضح أن الإدارة تلقت معلومات مفادها قيام موظف عام باستغلال وظيفته من خلال تقاضي رشا مالية نظير إنجاز معاملات غير قانونية، وعلى الفور قامت الإدارة بمتابعة الموظف ومراقبته، حيث أسفرت جهودها عن ضبطه متلبساً، وهو يقوم باستلام مبلغ مالي مقابل قيامه بأعمال مخالفة للقانون.

□ وأشار مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني إلى أنه تم استكمال محضر الواقعة، وإحالة المتهم إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

المتهم ينفي معرفته بالعائلة
المتهم بالتستر عليه

□ قررت المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة برئاسة إبراهيم الزايد، وأمانة سر إيمان دسمال، تأجيل قضية عائلة بحرينية (الأب، الأم، الابن) صدر بحقها حكم قضائي بالحبس لمدة سنة لتسترها على مطلوب في قضية أمنية، وذلك إلى جلسة (12 سبتمبر/أيلول 2013)؛ لتقديم المرافعة الدفاعية.

□ وقد استمع المحامي محمد المرزوق للمتهم المتستر عليه من قبل العائلة، إن نفى معرفته بالعائلة، وأنها المرة الأولى يشاهد فيها أمام المحكمة.

□ وفي جلسة سابقة استمع المرزوق لمجري التحريات (ضابط)، وإلى الشرطي الذي قام بعملية الضبط، والذي جاء في أبرز أقواله إن إذن القبض كان للأب والابن والمستترين عليه، دون وجود أمر بضغط الزوجة.

□ وكان المرزوق أوضح أن «محكمة أول درجة ذكرت في أسباب الحكم الصادر بحق العائلة، أن النيابة العامة اتهمت أفراد العائلة الثلاثة بأنهم في الفترة من (20 - 24 أبريل/نيسان 2012)، بدائرة أمن المحافظة الوسطى أخفوا متهمها صدر بحقهم أمر القبض عليه من النيابة العامة مع علمهم بذلك، حيث إن الواقعة تتحصل فيما ثبت بناءً

□ على التحريات، أنه بناء على أمر الضبط والإحضار بحق المتهم المطلوب في قضية تفجيرات بغرض إرهابي، ثبت قيام المتهمين بإخفاء المتهم المطلوب بحسبهم مع علمهم بأنه صادر بحقهم أمر ضبط وإحضار، وتم استصدار أمر ضبط وتفتيش بحق المتهم الأول، ونفاذاً لذلك الإذن تم ضبط المتهم المطلوب بمسكنه وتم ضبط المتهمين، وبسؤالهم اعترفوا بما أسند إليهم، وحيث إن المتهمين حضروا، والمحكمة تلت عليهم لائحة الاتهام، وأكروا ما أسند إليهم من اتهام، وحضر وكيلهم وقدم مذكرة بدفاعهم، وحيث إن الواقعة ثبت وقوعها وتوافرت الأدلة على صحتها مما ثبت ببلاغ تحريات الشرطة، وما ثبت في اعتراف المتهمين الأول والثاني بتحقيقات النيابة العامة، حيث ثبت في تحريات الشرطة إخفاؤهم المتهم المطلوب والصادر بحقهم أمر ضبط وإحضار مع علمهم بذلك، ويسأل كل من المتهم الأول والثاني اعترفاً بإخفاء المتهم بحسبهم مع علمهما بأنه صادر بحقهم أمر ضبط وإحضار، ومن ثم يتعين إدانة المتهم عملاً بالمادة (255) من قانون العقوبات، فلهذه الأسباب حكمت المحكمة حضورياً بحبس المتهمين سنة مع النفاذ».

المنطقة الدبلوماسية - علي طريف

□ حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة، وعضوية القاضيين ضياء محمد هريدي وعلي الكعبي، وأمانة سر ناجي عبدالله، بسجن 7 متهمين لمدة 5 سنوات بعد إدانتهم في قضية حرق إطارات على شارع المطار، فيما برأت متهمين من ذات التهم.

□ وبخصوص براءة المتهمين، قالت المحكمة إنها لم تطلعن لشهود الإثبات بخصوص المتهمين، مشيرة إلى أن الأوراق خللت من أية ثمة دليل يقيني على ثبوت الاتهام بحق المتهمين.

□ وتشير تفاصيل الواقعة إلى أن المتهمين اتفقوا بتاريخ (13 أغسطس/ آب 2012) على إشعال النار في الإطارات على الطريق المؤدي لمطار البحرين الدولي بالقرب من منتزه دوحة عراد،

□ وذلك بهدف قطع الطريق المؤدية للمطار وترويع الأمنين. وبحسب ما ورد في الأوراق، فإن المتهمين تجمعوا في مقبرة سماهيج عند الساعة الثالثة صباحاً، وانقسموا إلى مجموعتين، واستقلوا سيارتين، وكان بحوزتهم قنابل «المولوتوف» ومن ثم توجهوا لمكان الواقعة ووضعوا الإطارات على الطريق وأشعلوا فيها النيران.

□ وثبت بعد معاينة مسرح الجريمة أن المتهمين قاموا بحرق 10 إطارات، والعثور على زجاجتين لقنابل «المولوتوف» وأفضت التحريات إلى التوصل للمتهمين وإصدار الأمر بضغطهم وإحضارهم.

إرجاء قضية ضابطة متهمة بضرب آيات القرمزي



آيات القرمزي

□ حددت المحكمة الصغرى الجنائية الرابعة برئاسة القاضي جاسم العجلان، وأمانة سر ناصر الحايكي، (10 يوليو/ تموز المقبل) لجلب تصوير الكاميرات الأمنية بالتحقيقات الجنائية أثناء تواجد المجني عليها هناك، وأوراق دعوى آيات القرمزي، في قضية ضابطة متهمة بالاعتداء على سلامة جسم القرمزي، جزاء توقيف الأخيرة على ذمة قضية أمنية.

□ وخلال جلسة يوم أمس حضرت المحامية ريم خلف عن آيات القرمزي، فيما حضرت مروى الأنصاري منابة عن فريد غازي، إذ كانت القضية محجوزة للحكم، إلا أن المحكمة فتحت باب المرافعة، وأمرت بجلب تصوير الكاميرات الأمنية بالتحقيقات الجنائية، وأوراق دعوى آيات القرمزي.

□ وكانت خلف قدمت مرافعة، وطلبت فيها إدانة الضابطة، فيما حضر المحامي فريد غازي عن الضابطة، وطلب من خلال مرافعته الحكم ببراءة الضابطة مقدماً عدة دفوع من ضمنها أن تقرير الطبيب الشرعي يؤكد عدم وجود أي آثار للضرب.

□ وكانت النيابة العامة أنهت تحقيقاتها في الشكوى المقدمة من القرمزي عن تعرضها للضرب أثناء فترة توقيفها، حيث استمعت النيابة العامة لأقوال المجني عليها وشهود الإثبات، وإرفاق تقرير الطب الشرعي الموقع على المجني عليها، وأمرت بإحالة المتهم، وهي ضابطة بوزارة الداخلية.

إرجاء قضية متهمين بـ «مهاجمة مركز شرطة الخميس» حتى سبتمبر

□ وإبعادهم عن مركز الشرطة، والاستناد بالدفاع المدني لإطفاء النيران.

□ وأجرت الجهات الأمنية تحرياتها المكثفة في الواقعة، حتى تمكنت من التوصل إلى الجناة، حيث وجهت النيابة العامة إلى المتهمين أنهم شرعوا في حرق مركز شرطة الخميس المملوك لوزارة الداخلية، وكان ذلك من شأنه تعريض حياة الناس والأموال للخطر، برمي «المولوتوف» وتمكن رجال الأمن من إخماد الحريق.

□ كما وجهت إليهم تهمة أخرى، وهي الاشتراك في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه الإخلال بالأمن العام، واستخدام العنف لتحقيق الغاية التي اجتمعوا من أجلها، وتهمة ثالثة هي إتلاف سيارة شرطة.

□ لم يستطيعوا التعرف على أحد منهم. وبعد الانتهاء من شهادتهما أصر الحاضرون على الاستماع لبقية الشهود وإخلاء سبيل موكلهم على ضوء الشهادة المقدمة في جلسة أمس.

□ وتمثل تفاصيل القضية في أن رجال الأمن والموظفين العاملين بمركز شرطة الخميس فوجئوا بخروج مجموعة كبيرة من المتجمهرين في المنطقة القريبة من المركز، وقاموا بإلقاء وإبل من الزجاجات الحارقة على المركز، حيث اشتعلت النيران في السور الداخلي والخارجي للمركز، والمظلة الخاصة بمواقف السيارات، واحترق سيارة شرطة.

□ واستطاع رجال الأمن التعامل مع المتجمهرين

□ قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة، وعضوية القاضيين ضياء محمد هريدي وعلي الكعبي، وأمانة سر ناجي عبدالله، تأجيل قضية 13 متهمًا بالشروع في إشعال حريق والهجوم على مركز شرطة الخميس، وذلك حتى (14 سبتمبر/أيلول 2013)؛ للاستماع لشهود النفي.

□ وخلال جلسة أمس (الاثنتين)، حضر مجموعة من المحامين، بينهم المحامي حميد الملا ومحاميتان، إذ استمعوا لباقي شهود الإثبات.

□ وخلال الجلسة الماضية استمعت المحكمة لشاهدين جاء في أبرز شهادتهما أن مجموعة تفوق 70 شخصاً هاجموا مركز الشرطة وكلهم كانوا ملتزمين، وأنهم

إرجاء قضية متهمين بـ «حرق مستودع للسيارات» للقبض على شاهدين

□ وتابع « حيث اجتمعوا واتفقوا على تقسيم الأدوار فيما بينهم، وكانوا يحوزون على زجاجات حارقة (المولوتوف) وعلى عبوات البترول وحبال لتقييد حراس المستودع، وأدوات لتكسير زجاج السيارات وأدوات لقطع الأسلاك، وقامت مجموعة منهم في البداية بالدخول إلى المستودع

□ ثم قامت باقي المجموعة بقطع الأسلاك الشائكة الموجودة على سور المستودع وتمكنوا من الدخول إلى داخل المستودع وقاموا بتكسير زجاج السيارات وسكبوا البترول بداخلها ثم قاموا بإشعالها بواسطة الزجاجات الحارقة (المولوتوف) وهربوا من المكان».

□ وأشار وكيل النيابة إلى أن قيمة الأضرار، التي لحقت بالمستودع والسيارات، قد بلغت ثلاث مئة وثلاثة وثمانين ألفاً وخمس مئة وخمسة وعشرين ديناراً.

□ وذكر شاهين أن النيابة العامة تلقت إخطاراً من الجهة الأمنية المختصة عن قيام أشخاص مجهولين بتقييد حرية حراس الأمن في إحدى الشركات التجارية وتمكنوا من إشعال الحريق في المستودع، والذي نتج عنه احترق 59 سيارة حديثة، فانتقلت النيابة لإجراء المعاينة، وأمرت بانتداب الجهات الفنية المختصة لرفع الآثار والبصمات لبيان سبب الحريق، وعماً إذا كان بفعل قائل من عدمه، فيما استمعت لأقوال الشهود.

□ وأضاف شاهين: «بإجراء التحريات اللازمة من قبل الجهات المختصة، توصلت إلى أن المتهمين المحليين للمحكمة وآخرين مجهولين قد اشتركوا في الواقعة محل التحقيق، فتم استصدار أمر بضغطهم وتم القبض على عدد منهم، وباستجوابهم أقر اثنان منهم ببعض التهم المنسوبة إليهما، وقررا أن باقي المتهمين قد اشتركوا معهم في الواقعة».

□ وكان وكيل نيابة المحافظة الوسطى حمد شاهين، صرح بأن النيابة العامة قد انتهت من التحقيق في قضية إشعال حريق في مستودع إحدى الشركات التجارية الخاصة ببيع السيارات الجديدة، والتي حدثت في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بمنطقة سترة، وذلك بإحالة ثلاثة عشر متهمًا (أربعة متهمين محبوسون، والباقيون هاربون) إلى المحكمة الجنائية الكبرى الجنائية بعد توجيه تهم: إشعال الحريق العمد، وتعريض حياة الناس وأموالهم للخطر تنفيذاً لغرض إرهابي، واعتدوا بالضرب على سلامة جسم الغير، واشتركوا في تجمهر مكون من أكثر من خمسة أشخاص بمكان عام الغرض منه ارتكاب الجرائم والإخلال بالأمن العام، وحازوا وأحرزوا عبوات قابلة للاشتعال (مولوتوف) بقصد استخدامها لتعرض حياة الأشخاص والأموال الخاصة والعمامة للخطر.

□ وأمرت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى، برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة، وعضوية القاضيين ضياء محمد هريدي وعلي الكعبي، وأمانة سر ناجي عبدالله، بالقبض على شاهدين تم تبليغهما بالحضور في قضية 13 متهمًا بإشعال حريق في مستودع إحدى الشركات التجارية الخاصة ببيع السيارات الجديدة، والتي حدثت في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بمنطقة سترة، وحددت المحكمة (10 سبتمبر/أيلول المقبل) موعداً للجلسة المقبلة.

□ وقد حضر مع المتهمين كل من المحامية زينب عبدالعزيز، وعمار مكي، ومنن الدرازي الذين أسروا على الاستماع للشاهدين.

□ وقد أنكر المتهمون الحاضرون ما نسب إليهم في جلسة ماضية، وتحدث منهم بأنه متهم في أكثر من قضية، وهدد بأنه لن يخرج وسيكيدون له.